صاحب الجلالة يلقي كلمة في الاجتماع الاول الذي عقدته لجنة المتابعة الافريقية حول الصحراء في نيروبي

سيدي الرئيس

اخواني الاعزاء

حضرت الى نيروبي لأمثل بلدي بعد مؤتمر القمة الذي انعقد في شهر يونيو الماضي بهذا البلد، لقد طلب السيد الرئيس ان تكون التدخلات واضحة ومختصرة، وتدخلي سينتهي في بضع ثوان.

لقد طلبت منظمة الوحدة الافريقية أن ينزل المغرب عند رغبتها ويلبي أمنيتها في تنظيم الاستفتاء في الصحراء الغربية، والمغرب مستعد لذلك عندما تكون منظمة الوحدة الافريقية على استعداد لاجراء هذا الاستفتاء في الصحراء والذي يجب ان يكون نزيهاً وهادئاً ولا غموض فيه ولا التباس.

والمغرب ليس على استعداد فحسب بل اكثر من ذلك هو راغب في ان يكون الى جانبه اشقاؤه الافارقة للسهر على كل عمليات هذا الاستفتاء من البداية الى النهاية.

وشكرا سيدي الرئيس.

جلالة الملك يجيب في الاجتماع الثاني عن مختلف الأسئلة

وبعدما استمعت لجنة المتابعة الى الدول (المهتمة) استدعت صاحب الجلالة الملك للاجابة عن اسئلتها، فعاد الى قاعة المؤتمرات صحبة الوفد المغربي، وقدم في البداية الى اللجنة ورقة العمل التالية :

ان اللجنة اعتباراً لأن القرار المتعلق بقضية الصحراء الغربية الذي اتخذه مؤتمر القمة الثامن عشر لمنظمة الوحدة الافريقية قد اسند الى اللجنة المكلفة بتطبيقه مطلق الصلاحيات التي تؤهلها في اطار القرار المذكور واختصاصات منظمة الوحدة الافريقية ومباديء القانون الدولي لضمان اجراء استفتاء في منطقة الصحراء الغربية.

واعتباراً لأن اللجنة المكلفة بتطبيق القرار قد عهد اليها كذلك بالعمل على وقف اطلاق النار وضمان احترام هذا الاجراء.

واعتبارا لان اللجنة المكلفة بتطبيق هذا القرار قد انيط بها ايضا تحديد طرق اجراءات استفتاء عام ونزيه بمشاركة منظمة الامم المتحدة اتخذت القرارات التالية :



أولا : وقف اطلاق النار

ـــ ا ـــ يجب ان تتوقف المعارك ابتداء من تاريخ

ـــ ب ـــ وستعين في التاريخ نفسه اللجنة المكلفة بتطبيق القرار ملاحظين مدنيين وعسكرين يمكن ان يمنحوا عند الاقتضاء مساعدة تقنية من لدن منظمة الامم المتحدة للتأكيد في عين المكان من ان وقف اطلاق النار ساري المفعول ومن ان السلام يسود المنطقة، ويجب على هؤلاء الملاحظين ان يرفعوا تقريراً في هذا الشأن الى اللجنة المكلفة بتطبيق القرار.

ثانيا : الاستفتاء

ـــ ا ـــ على السلطات المغربية ان تتخذ جميع التدابير اللازمة لتنظيم استفتاء عام عادل ونزيه بحضور ملاحظين تعينهم اللجنة المكلفة بتطبيق القرار، ويمكن أن يمنحوا عند الاقتضاء مساعدة تقنية من الامم المتحدة.

ـــ ب ـــ يشارك في الاستفتاء الاشخاص البالغون سن التصويت المسجلون في القوائم الموضوعة عقب الاحصاء الذي قامت به اسبانيا سنة 1974 مع مراعاة تصحيح الاخطاء الثابتة للأشخاص الذين لم تشملهم عملية الاحصاء المذكورة لأنهم كانوا في تاريخ اجرائها في وضعية لاجئين.

ـــ ج ـــ سيكون التصويت حراً ومتساوياً وسرياً وتسلم عند الاقتضاء وثائق تضمن الامان لمن يودون المشاركة في التصويت.

وسيكون السؤال المطروح هو : هل تؤكدون بيعة الرضوان لأمير المؤمنين ملك المغرب التي في اعناقكم والتي عبرتم عنها غير ما مرة.

ـــ ه ـــ سيحدد صاحب الجلالة ملك المغرب تاريخ اجراء الاستفتاء باتفاق مع اللجنة المكلفة بتطبيق القرار، وسيعلن هذا التاريخ وكذا السؤال الذي سيطرح والاجراءات العملية للاقتراع قبل تاريخ اجراء التصويت بخمسة عشر يوماً.

ـــ و ـــ يكون التصويت بالاجابة بنعم او لا، وسيعتبر الجواب الذي يحصل في مجموع المنطقة على الاغلبية المطلقة للأصوات المعبر عنها بعد اسقاط اوراق التصويت البيضاء او الملغاة.

ـــ ز ـــ وستمنح الملاحظين الذين تعينهم اللجنة المكلفة بتطبيق القرار جميع التسهيلات لمراقبة صحة القوائم الانتخابية وسلامة مختلف عمليات التصويت والفرز واعلان النتائج.

ثالثا : الاجراءات التطبيقية

ستضع اللجنة المكلفة بتطبيق القرار قائمة تشمل ثماني دول يطلب منها اقتراح الملاحظين المدنيين والعسكريين المشار اليهم في الفقرات السابقة، وسيتلقى عند الاقتضاء هؤلاء الملاحظون مساعدة تقنية من لدن منظمة الامم المتحدة، وستتصل لهذه الغاية اللجنة المكلفة بتطبيق القرار بالامين العام لهذه المنظمة.

قرأ أعضاء لجنة المتابعة هذه الوثيقة بامعان ثم طرح الرئيس دانيال أراب موي اسئلته على جلالة الملك ليجيب عنها فأجاب.

فعن السؤال الاول المتعلق بما اذا كان وقف اطلاق النار امراً مقبولا من طرف المغرب، اجاب جلالة

الملك بالايجاب، غير انه بخصوص السؤال الثاني المتعلق بما اذا كان المغرب يقبل مبدأ المفاوضات المباشرة لاحظ جلالته ان الاجابة عن هذا السؤال متصلة بالاجابة عن السؤال الاول، لأن التفاوض المباشر لا يمكن ان يكون الا مع الجزائر وموريتانيا، وهو يفترض ان يكون وقف اطلاق النار مع هاتين الدولتين اللتين بمراقبتهما لحدودهما وبمنعهما لكل تسلل الى التراب المغربي ستساعدان على تحقيق وقف اطلاق النار.

وأكد جلالة الملك ان المغرب لا يمكنه ان يتفاوض الا مع الدول المعترف بها دولياً، والتي يمكن ان تفرض عليها عقوبات في حالة خرقها للاتفاقيات أو الالتزامات.

وذكر جلالة الملك الرئيس نيريري الذي تحتضن بلاده عدة حركات تحريرية بانه يعلم علم اليقين انه لا يمكن الاعتراف بما يصدر عن منظمة من المنظمات لا تحظى باعتراف دولي، ونتيجة لذلك يقول جلالة الملك : فان الاجابة عن هذا السؤال هي : نعم للمفاوضات المباشرة مع الجزائر وموريتانيا الدولتين المعترف بهما دولياً والقادرتين وحدهما على تحقيق وقف إطلاق النار.

ورداً عن السؤال الثالث المتعلق باحتمال انسحاب القوات المسلحة الملكية من الصحراء وقت الاستفتاء ابرز جلالة الملك انه من البديهي عندما يكون هناك استفتاء فان ذلك يعني وجود وقف لاطلاق النار وبالتالي ابقاء القوات في ثكناتها ومواقعها الدفاعية.

وأشار جلالة الملك بخصوص مساعدة الامم المتحدة الى انه اذا لم تتمكن منظمة الوحدة الافريقية من التوفر على الوسائل الكافية لاجراء عملية الاستفتاء فان بامكانها ان تطلب مساعدة تقنية من منظمة الامم المتحدة، وفي هذه الحالة سيكون على منظمة الوحدة الافريقية الاشراف على سير هذه العمليات.

أما فيما يتعلق بوجود قوات الامم المتحدة في الصحراء ساعة الاستفتاء فقد عبر صاحب الجلالة الملك عن تشككه بخصوص واقعية هذا الاحتمال، لأن الحدود التي يجب مراقبتها تمتد آلاف الكيلومترات وتحت حرارة تصل درجتها أحياناً الى 35 درجة سانتيغراد، بينما المغرب بحكم وجوده الفعلي في الصحراء بامكانه ان يتولى المحافظة على الامن طيلة عمليات الاستفتاء في حالة ما اذا لم تكن منظمة الوحدة الافريقية تتوفر على الوسائل للاضطلاع بذلك.

وعن موضوع اقامة ادارة مؤقتة في الصحراء استعداداً للاستفتاء اعرب صاحب الجلالة عن تشككه في جدوى مثل هذا الاجراء وواقعيته، وتساءل جلالته : باسم من على سبيل المثال ستصدر الأحكام خلال الفترة المؤقتة ؟ هل باسم الرئيس أراب موي ام باسم اي عضو اخر من اعضاء اللجنة، وهكذا كان الجواب لا للادارة المؤقتة.

وحول السؤال الذي سيتم طرحه على سكان الصحراء خلال الاستفتاء قدم صاحب الجلالة لمحة تاريخية عن المفاوضات التي جرت غداة الاستقلال مع اسبانيا في موضوع الصحراء، ذاكراً انه في ذلك الوقت كان المغرب على استعداد للتفكير في اجراء استفتاء لتقرير المصير بالنسبة لسكان الصحراء على شرط ان يوضع السؤال على الشكل التالي :

— هل ترغبون في البقاء مع اسبانيا او في العودة الى المغرب ؟

وأمام رفض اسبانيا آنذاك فان العديد من العائلات الصحراوية لجأت الى المغرب واندمجت في الحياة الوطنية المغربية.



وذكر صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني بعد ذلك بالاحصاء الذي قامت به الادارة الاسبانية قبيل مغادرتها الصحراء، ذلك الاحصاء الذي اذا لم تتم المصادقة عليه في كل جزئياته فيجب ان يشكل على أي حال وثيقة اساسية في عمل اللجنة.

وفي هذا الصدد اوضح جلالته ان المغرب على علم بانه ابان مغادرتها تركت الادارة الاستعمارية في الصحراء نحو 20 000 نسخة من شهادات الميلاد فارغة لفائدة خصوم المغرب.

وبخصوص السؤال الذي يجب ان يطرح خلال الاستفتاء المقترح اكد جلالة الملك انه لايمكن تصوره الا في اطار القانون، وان محكمة العدل الدولية لم تخطىء ابداً في هذا الشأن حينما اعترفت — وهي تنطق بالقانون — انه كانت توجد روابط البيعة بين سكان الصحراء الغربية والعرش المغربي، وتشكل البيعة التي اعتبرتها محكمة العدل الدولية العنصر الاساسي في تقويمها والتي أخذت رأيها الاستشاري بعين الاعتبار منظمة الامم المتحدة تشكل اذن العنصر الحاسم الذي يجب ان يدخل في اطاره السؤال الذي سيطرح على سكان الصحراء.

الثلاثاء 24 شوال 1401 — 25 غشت 1981